المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2013/11/30 - 2013/11/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2013/11/1 وحتى 2013/11/30. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السابع على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- شهد قطاع غزة خلال شهر نوفمبر نقصاً في عدد من السلع الأساسية، جراء القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المعابر التجارية. ويتبين من الإحصائيات التي وثقها المركز، أن المواد التي تسمح إسرائيل بدخولها من خلال تلك المعابر التي تسيطر عليها، لا تسد أدنى احتياجات القطاع، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 4,350 شاحنة، بمعدل 145 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 25.4% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب حظر السلطات المحتلة توريد مواد البناء إلى غزة منذ 2013/10/13، بالتزامن مع توقف توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية. ونظراً لاستمرار حظر توريد مواد البناء، تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.
- استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكدس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت 3,558 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 118.6 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 59.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير نحو 20 شاحنة فقط (سلع زراعية) طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة الى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 125 حالة مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 5 حالات لأسباب أمنية، فيما طلبت من 13 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 31 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 76 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,352 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,227 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر 125 حالة مرضية بحجج مختلفة.
- كما واصلت سلطات الاحتلال استغلال معبر بيت حانون كوسيلة لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم. وقد وثق المركز خلال شهر نوفمبر اعتقال مريض، من المفترض أن يخضع لإجراء عملية جراحية في مستشفى المطلع بمدينة القدس، وذلك بعد استدعائه من قبل المخابرات الإسرائيلية لمقابلة في معبر بيت حانون "إيريز". ويرتفع بذلك عدد المرضى الذين تم اعتقالهم على معبر بيت حانون إلى (8) مرضى منذ بداية العام 2013.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 16 يوماً. وسمحت خلال شهر نوفمبر بمرور 2,050 تاجر فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 68 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 45.3% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 14 صحافياً و 633 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 275 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 160 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، ويعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012، والذي يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً، كل واحدة مكونة من شخصين، أي قيام 1760 فرداً من ذوي المعتقلين بزيارة 440 معتقلاً مرتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً).

- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر نوفمبر لمدة 21 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام.
- أدى إغلاق معبر رفح إلى حرمان و/أو عرقلة آلاف المواطنين من السفر إلى الخارج، أو العودة إلى القطاع، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 3,798 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 2,237 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 300 مواطناً آخراً.

المعابر التجارية

أقيمت المعابر التجارية؛ لإمداد قطاع غزة بالواردات التي يحتاجها؛ سواء كانت مصنّعة أو مواد خام، وكذلك لتصدير البضائع التي يتم إنتاجها في القطاع، إلى إسرائيل والضفة الغربية، أو إلى العالم الخارجي. وقد عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى تكريس معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، رغم تدني قدرته التشغيلية، الناجمة عن عدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. فقد أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً. وتسبب إغلاق معبر المنطار كلياً، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، واعتماد معبر كرم أبو سالم في تفاقم سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة.

معبر كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (30.3 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,350 شاحنة، بمعدل 145 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 25.4% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	ديسمبر 2012	يناير 2013	فبراير 2013	مارس 2013	ابريل 2013	مايو 2013	يونيو 2013	يوليو 2013	أغسطس 2013	سبتمبر 2013	أكتوبر 2013	نوفمبر 2013
المعدل اليومي	570	209	161	168	130	128	174	181	212	167	166	168	145
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%36.7	%28.2	%29.4	%19.7	%22.4	%30.5	%31.7	%37.2	%29.3	%29.2	%29.4	%25.4

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

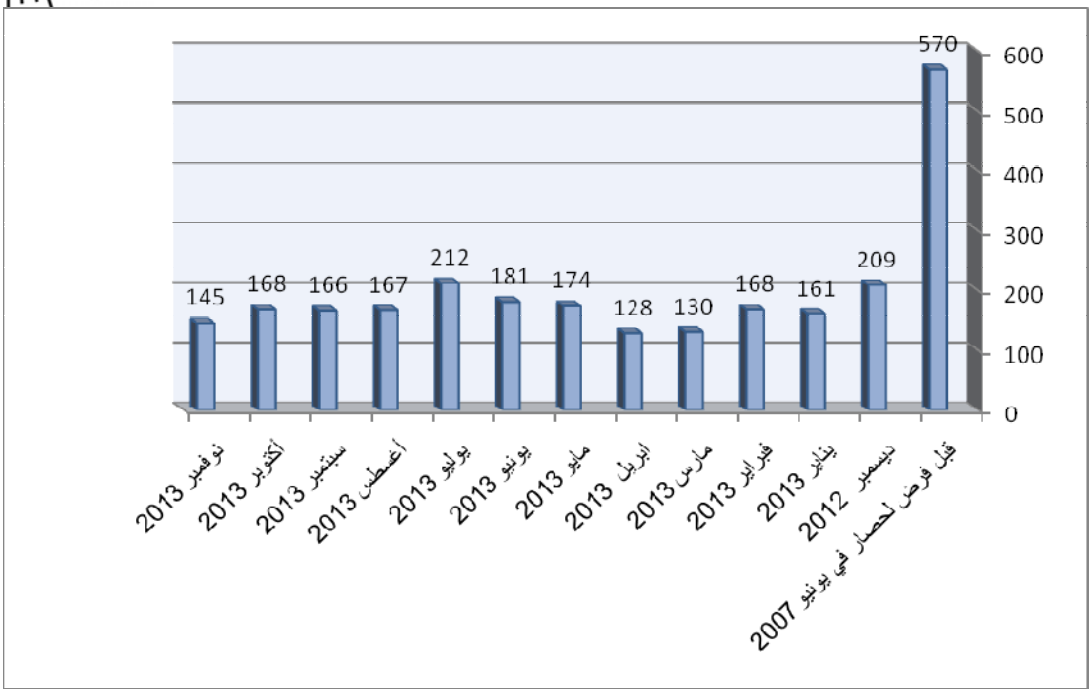

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 20 شاحنة فقط محملة بسلع زراعية، وهي كما يلي: 720 كيلو نعنع، 904 كيلو توم، و720 كيلو ريحان، و 35.4 طن توت أرضي و95,000 زهرة.

- **الواردات**

- مواد البناء

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً على توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض أشارت إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصمة فقط لصالح القطاع الخاص. وبتاريخ 2013/9/17، أعلنت السلطات المحتلة أنها ستسمح يومياً بإدخال 20 شاحنة أسمنت (800 طن)، 10 شاحنات من الحديد (400 طن)، 40 شاحنة حصمة (1600 طن)، وتشكل هذه الكميات 20%، 33% و26% من احتياجات القطاع من تلك المواد على التوالي، حيث تصل احتياجات قطاع غزة إلى (4000) طن أسمنت، 1500 طن حديد بناء، 6000 طن حصمة يومياً، ورغم محدودية هذه الكميات فإن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالسماح بدخول كاملها إلى القطاع.

وفي قرار مفاجئ أعادت السلطات المحتلة بتاريخ 2013/10/13 فرض حظر كلي على دخول مواد البناء إلى القطاع، ومنذ ذلك الوقت لم تدخل إلى القطاع أية كمية من مواد البناء، وجراء ذلك تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية. جدير بالذكر أن سكان قطاع غزة كانوا يعتمدون منذ نحو 4 أعوام في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، ومع توقف توريد مواد البناء منذ شهر يونيو الماضي من خلال الأنفاق، أصبح المنفذ الوحيد لدخول مواد البناء إلى القطاع هو معبر كرم أبو سالم، الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي.

- **الوقود والمحروقات**

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 27 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من 11 شهراً، وما زال المواطنين بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة اسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها الى قطاع غزة خلال هذه الفترة 3,558 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 118.6 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 59.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
نوفمبر 2013	118.6	%59.3
أكتوبر 2013	106.4	%53.2
سبتمبر 2013	104,4	%50.7
أغسطس 2013	105,6	%52.8
يوليو 2013	130,6	%65.3
يونيو 2013	105.3	%52.6
مايو 2013	106,8	%53
ابريل 2013	67	%33.4
مارس 2013	68	%34
فبراير 2013	103,6	%51.8
يناير 2013	109,2	%54.6
ديسمبر 2012	111	%55.5
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير

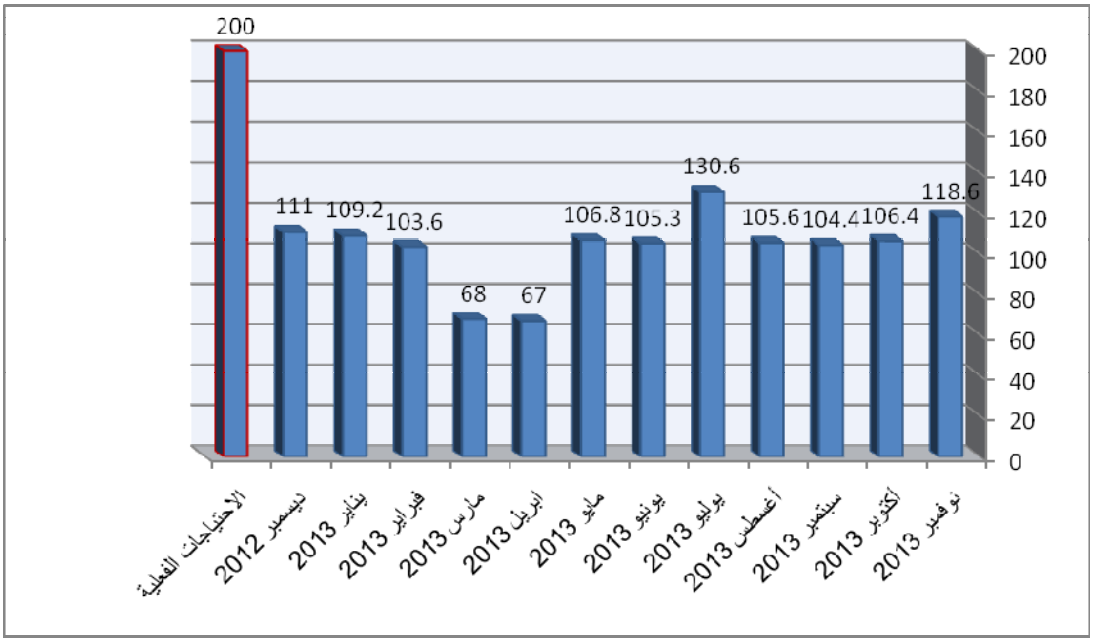

في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير (شهر نوفمبر)، بتوريد 7,397,100 لتر سولار، 4,203,800 لتر بنزين. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات سكان قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **توريد السيارات إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات إلى القطاع، ولا تسمح سوى بدخول 80 سيارة أسبوعياً فقط إلى القطاع. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 111 سيارة فقط، ويرجع انخفاض عدد السيارات التي دخلت القطاع إلى الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 125 حالة مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 5 حالات لأسباب أمنية، فيما طلبت من 13 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 31 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 76 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,352 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,227 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر 125 حالة مرضية بحجج مختلفة.

كما واصلت سلطات الاحتلال استغلال معبر بيت حانون كوسيلة لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم. وقد وثق المركز خلال شهر نوفمبر اعتقال مريض، من المفترض أن يخضع لإجراء عملية جراحية في مستشفى المطلع بمدينة القدس، وذلك بعد استدعائه من قبل المخابرات الإسرائيلية لمقابلة في معبر بيت حانون "إيريز".

ووفقاً لتحقيقات المركز ففي حوالي الساعة 08:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/11/14، قامت القوات الإسرائيلية المحتلة باعتقال المريض عبد الله أحمد عودة أبو عاذرة، 24 عاماً، من سكان مخيم الشابورة بمدينة رفح، وذلك أثناء توجهه لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون "إيريز"، لتحديد ما إذا كان سيسمح له بالسفر إلى مستشفى المطلع بمدينة القدس لإجراء عملية جراحية أم لا.

وأفاد الموطن أحمد عودة سلمان أبو عاذرة، 53 عاماً، من سكان مدينة رفح، وهو والد المريض المعتقل، باحث المركز بما يلي:

"تلقيت مساء يوم الأربعاء الموافق 2013/11/13، اتصالاً هاتفياً من دائرة الارتباط المدني بغزة، وقد أخبرت بأنه تم تحديد موعداً لمقابلة ابني عبد الله، 24 عاماً، من قبل المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون "إيريز" لتحديد ما إذا كان سيسمح له بالسفر إلى مستشفى المطلع بمدينة القدس المحتلة لإجراء عملية جراحية أم لا. وفي حوالي الساعة 8:00 من صباح اليوم التالي الخميس الموافق 2013/11/14، توجه ابني عبد الله إلى معبر بيت حانون، ولم يعد بعدها إلى المنزل. وأضاف أبو عاذرة أنه تواصل مع دائرة الارتباط المدني بغزة لمعرفة أسباب عدم عودة ابنه، وأنه أخبر في اليوم التالي بأن المخابرات الإسرائيلية قامت باعتقاله. يذكر أن المريض أبو عاذرة يعاني اضطراب في السمع منذ حوالي ثلاثة سنوات، وأنه حصل على تحويله طبية (نموذج رقم 1) من دائرة العلاج في الخارج لإجراء عملية جراحية في مستشفى الأوغستا فكتوريا- المطلع، وكان من المقرر خضوعه للعملية الجراحية يوم الجمعة الموافق 2013/11/15".

جدير بالذكر أن معبر بيت حانون "إيريز" الرئة الوحيدة لسكان القطاع للسفر إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، وخاصة للمرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مشافي القطاع. وقد جرت العادة أن تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باستغلال معبر بيت حانون لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم. وقد وثق المركز اعتقال (8) مرضى منذ بداية العام 2013.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر نوفمبر)، لـ 275 أشخاص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 160 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك على 4 دفعات، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يوليو

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2013/11/4	49	80	15	سجن نفحة
الثانية	2013/11/11	84	96	20	سجن الرملة
الثالثة	2013/11/18	79	79	11	سجن نفحة
الرابعة	2013/11/25	20	20	5	سجن بئر السبع

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 160 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 275 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في لك الطعام والملابس.

التجار

أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,050 تاجراً فقط، بمعدل يومي 68 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[2].

الفئات الأخرى

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 912 لحاجات شخصية، 14 صحفياً، و633 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 21 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام. ونجم عن إغلاق معبر رفح حرمان 1.7 مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع.

ووفقاً لمتابعات المركز، فان المئات من المواطنين الفلسطينيين علقوا في الأراضي المصرية بانتظار عودتهم إلى القطاع، من بينهم عشرات المرضى. وازدادت المأساة الإنسانية تفاقماً مع احتجاز السلطات المصرية لعشرات الفلسطينيين عدة أيام في ما تسمى بـ "غرفة الترحيل" داخل المطار، وذلك بانتظار فتح معبر رفح، وترحيلهم إلى القطاع، وعاش المحتجزون داخل غرفة الترحيل في ظل أوضاع غير إنسانية. كما مُنع المئات من الفلسطينيين المتواجدون في دول العالم، من السفر إلى مصر، للانتقال عبرها إلى قطاع غزة.

2 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

وفي داخل القطاع عاني آلاف المواطنين بسبب حرمانهم من السفر إلى الخارج، من بينهم مئات المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، ولا تتوفر إمكانية لعلاجهم في مستشفيات القطاع. ومن بين الذين من السفر أيضاً حملة الإقامات في البلدان المختلفة، ومئات الطلبة.

وفي الأيام التي عمل فيها معبر رفح، تم تشغيله بشكل جزئي ولمدة 4 ساعات يومياً فقط، وإغلاقه يوم الجمعه من كل أسبوع، وفي أيام الإجازات الرسمية والأعياد، وأدى ذلك إلى حرمان آلاف الفلسطينيين من السفر، وانخفاض عدد المسافرين بشكل كبير، حيث تمكن خلال شهر نوفمبر 3,798 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه 2,237 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 300 مواطناً آخراً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.